

تمويل الموازنة العامة مازال يعتمد بنسبة هي الأعلى في العالم على بيع أصل زائل

«الशल»: الإيرادات العامة للكويت تأكلت بشكل كبير وهبوطها ليس ظرفياً أو مؤقتاً

■ يفترض أن تسترد «تعويضات الأمطار» لاحقاً مادياً ومعنوياً «مالاً وعقاباً» من الجهات المسؤولة

أوضح تقرير «الشل» الاقتصادي أن معدل سعر برميل النفط الكويتي لنصف الأول من شهر ديسمبر 2013 نحو 105.9 دولار أمريكي، وبلغ سعر برميل النفط الكويتي لنصف الأول من شهر ديسمبر 2018 نحو 59.3 دولار أمريكي، أي أن سعر برميل النفط الكويتي فقد 44% من قيمته ما بين ديسمبر 2013 وديسمبر 2018، من دون احتساب أثر التضخم، وعلى مدى نصف قرن من الزمن، فشلت كل الحكومات الكويتية المتعاقبة في خفض اعتماد الموازنة العامة على إيرادات النفط في تمويلها، عن 90% من جلة إيراداتها، وتداول «أوبك» حالياً والدول المنتجة للنفط خارجها الاتفاق على خفض مبرمج لإنتاجها من أجل وقف تدور أسعار النفط التي فقدت نحو 25% من قيمتها في نحو شهر من الزمن، أي أن مسؤول الإنتاج مرشح للهبوط، وما لم يحدث ذلك، تبقى الأسعار مرشحة لتهبوط أكبر.

يتمثل في الحكومة نحو 79.4% من جملة العمالة الموظفة، أو نحو 322.4 ألف مواطن ومواطنة، أكثر من نصفهم لا يعمل حقيقي لهم ولا حتى سعة مكانية لإستيعابهم، وإمكانات الإستمرار في سياسة إستبدال العمالة الماهرة بمطالعة مقفلة مرتبطة بنسبة 90% على الأقل بإستمرار الارتفاع في أسعار النفط وإنتاجه، وندفع الخزينة العامة للثروة نحو 3-4 أضعاف ما يدفعه موظف القطاع العام لقسط التأمين، وندفع نحو نصف ما يدفعه موظف القطاع الخاص ورب عمله من قسط التأمين، غير ما ندفعه الخزينة العامة لدعم العمالة الموظفة في القطاع الخاص، وندفع الخزينة العامة نحو 15 مليار دينار كويتي ضمن مصروفات الموازنة الحالية في صيغة رواتب وأجور مباشرة وغير مباشرة مثل أقساط التأمين والدعم للسكن والخدمات، وأي إحتلال بأضافة أعباء جديدة على نظام التقاعد لها يعني إخلال بموازنة، وليس هناك خيار في سد عجزه سوى اللجوء إلى الخزينة العامة.

خلاصة ما تقدمه هي، أن الإيرادات العامة تأكلت بشكل كبير، وهبوطها ليس ظرفي أو مؤقت، وإنما هبوط طويل الأمد، ولأن تمويل الموازنة العامة لازل يعتمد بنسبة هي الأعلى في العالم على بيع أصل زائل ولا أمان لإستقرار أسعاره، يفترض أن تكون أولى أولوياته سلطتي إختذ القرار، هي ضمان توازن المالية العامة خلال مهلة معلومة، والعمل على تنوع مصادر تمويلها خلال مهلة تدريجية وممددة، إن أضفنا إلى ما تقدم قدسية مواجهة متطلبات ضروريات الحياة وفرض العمل لنحو 400 ألف مواطنة ومواطن من صغار السن قادمون إلى سوق العمل خلال 15 عام، أو عدد مماثل لكل من هم في سوق العمل حالياً، لتجسد ضخامة المسؤولية الدستورية والأخلاقية من هم في سلطة إختذ القرار، وما يقوم به غالبية من هم في سلطتي إختذ القرار، هو العكس تماماً، ليس فقط من زاوية تأثيره السلبي على إستقرار وديمومة وطن، وإنما إنعكاساته بالغة السوء على من يعتقدون بأنهم يشرون ولاهم ودعمهم، فأوضاع المالية العامة وصناديق التامينات الاجتماعية فقد القدرة على الإستدامة.

تعويضات الأمطار

● لا شك بأن للمتضرر الحق في تعويض عن خسائر لم يكن له يد فيها، معظم تلك الخسائر ناتجة عن خيانة البني التحتية له، وذلك ناتج عن تصور كبير في التخطيط والتفويض والإدارة.

ولك مسؤولية الجهات المسؤولة عنها. والجهات المسؤولة عنها هي جهات الاختصاص في الحكومة، مثل وزارة الأشغال ووزارة الإسكان وهيئة الرعاية السكنية والبلدية والهيئة العامة للطرق والنقل البري، وهي أيضاً مسؤولية شركات القطاع الخاص، مثل شركات المقاولات ومكاتب التصميم والإشراف، وبينما لا يخفى الحق في التعويض السريع، لا يفترض أن تتحمل الخزينة العامة خطأها وفساد تلك الجهات المسؤولة، ويفترض أن تفسد تلك التعويضات لاحقاً، مادياً ومعنوياً، أي مالا وعقاباً، في تلك الجهات المسؤولة، وفي تصريح منسوب لوزارة الشؤون الإجتماعية والعمل، ذكر بأن الفريق الفني إنتهى من تحديد مسؤوليات المقاولين والمكاتب الإستشارية وموظفي الحكومة ممن تسبوا في تلك الأضرار، ولا تعرف قيمة تلك الأضرار بعد، حيث لازالت في مرحلة الحصر والتدقيق وإن إستحق دفع بعضها وفقاً لتصريح الوزارة، ومن المؤكد بأن لدى جهة التحقيق تقرير أعق لها، ومن حق الرأي العام أن يسمع قيمة تلك التقديرات.

وترتكب الحكومة خطئان جوهريان يضاعفان من فساد ورداءة الأداء لها، الخطأ الأول، هو الهروب من إصلاح عمل وزاراتها بتكليف جهات أخرى القيام بعملها، وحالة قيام الديوان الأميري بمهام وزارة الأشغال مثال، والخطأ الثاني، هو إنشاء هيئات ومؤسسات ومجالس ولجان دائمة رديئة لوزاراتها بلغ عددها أكثر من ضعفي ونصف الضعف

عدد تلك السوزارات، بينما في وزاراتها فائض ضخم من العمالة المعطلة، وفي تقرير يرسل حول أضرار الأمطار نشرت تفاصيله جريدة «الجريدة»، حملت اللجنة الفنية المكلفة بالكشف على الطرق السريعة مسؤولية الإخفاق للمهلة العامة للطرق والنقل البري، وفي إحدى تلك الهيئات التي أنشئت منذ سنوات ولم تكتمل مياكلها ودخلت حقبة صراع حول سلطتها ومسؤولياتها، ذلك مثال فقط على بؤس السياسات العامة، فإلهيات تأسس وفي ذهن أصحاب القرار جائزة الخاصصة في مناصبها القيادية، أو تخطي الدور والحق بالتعيين في وظائفها الأخرى من أجل شراء الولاءات، ولو أضفنا تكاليف إدارة تلك الهيئة منذ إنشائها، إلى تكاليف الإخفاق المنسوب إليها مثل حادثة أضرار الأمطار فقط، لنضاعف تكاليف التعويضات عن الأضرار، إلى جانب أضرار تشتت المسؤوليات، ومن باب الإنصاف، ذلك مثال فقط يتكرر مع كل هيئة تأسس وما أكثرها، وينتهي أمرها إلى صراع المحاصصة على الوظائف، وإضافة إلى أضرار تضخم غير مستدام للنفقات العامة، يفردي الأداء وازداد مستويات الفساد، لذلك نعتقد بضرورة دراسة أزمة الأمطار ليس فقط بحصرها في دائرة الحدث، وإنما في زاوية فشل نهج إدارة عامة أصبح معها لكل شهر أزمة.

إحصاءات مالية ونقدية يذكر بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية لشهر سبتمبر 2018، والتشيرة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام المحلي (رما

فيها سندات وعمليات التورق منذ إبريل 2016) قد انخفض بما قيمته 504 مليون دينار كويتي مقارنة بمسئواه في نهاية يونيو

2018، ليصبح 3.542 مليار دينار كويتي في نهاية سبتمبر 2018، أي ما نسبته نحو 9.8% من حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لعام 2017 البالغ نحو 36.3 مليار دينار كويتي (من دون احتساب 8 مليار دولار أمريكي قروض أجنبية)، وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام لمدة ستة 3.000% لمدة سنتين 3.250%، لمدة 3 سنوات 3.375%، لمدة 5 سنوات 3.500%، لمدة 10 سنوات 3.625%، ولعدة 3.875%، وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي أدوات الدين العام (100% في نهاية يونيو 2018)، وتذكر الششرة، أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية سبتمبر 2018 قد بلغ نحو 36.556 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 56.3% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بإرتفاع بلغ نحو 460.3 مليون دينار كويتي، أي بنسبة نحو ريع سنوي بلغت نحو 1.3%

عما كان عليه في نهاية يونيو 2018، وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 15.590 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 42.6% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 15.248 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2018) وبنسبة نحو ربع سنوي بلغت نحو 2.2%، وبلغت قيمة القروض المسجلة ضمنها نحو 11.543 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 74% من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب شراء الأسهم ضمنها نحو 2.656 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 21.7% من الإجمالي، نحو 1.187 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2018)، وتشير الششرة أيضاً، إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية قد بلغ نحو 43.083 مليار دينار كويتي، وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 7.939 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 21.7% من الإجمالي، (نحو 7.979 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2018)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الائتمانية تمويلات شخصية وعقارية، ولقطاع التجارة نحو 3.3745 مليار دينار كويتي أي ما نسبته

نحو 9.2% (نحو 3.3748 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2018)، ولقطاع المقاولات نحو 2.021 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 5.5% (نحو 1.964 مليار دينار كويتي في نهاية يونيو 2018)، ولقطاع الصناعة الكويته منها نحو 33.743 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 92.1%، وما يعادل نحو 2.914 مليار دينار كويتي بالعملاء الأجنبية لعملاء القطاع الخاص أيضاً.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بكل من الديار الكويتي والدولار الأمريكي مقارنة بنهاية يونيو 2018، فتذكر الششرة أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل مازال لصالح الديار الكويتي في نهاية الفترة، إذ بلغ نحو 0.862 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.800 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.732 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.612 نقطة لودائع 12 شهر، بينما كان ذلك الفرق في نهاية يونيو 2018 نحو 0.799 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.719 نقطة لودائع

المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية -Y- (2018)، وبلغت المقاولات نحو 36.657 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 85.1%، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالديار الكويتي منها نحو 33.743 مليار دينار كويتي أي ما نسبته نحو 92.1%، وما يعادل نحو 2.914 مليار دينار كويتي بالعملاء الأجنبية لعملاء القطاع الخاص أيضاً.

أما بالنسبة إلى متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل بكل من الديار الكويتي والدولار الأمريكي مقارنة بنهاية يونيو 2018، فتذكر الششرة أن الفرق في متوسط أسعار الفائدة على ودائع العملاء لأجل مازال لصالح الديار الكويتي في نهاية الفترة، إذ بلغ نحو 0.862 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.800 نقطة لودائع 3 أشهر، ونحو 0.732 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.612 نقطة لودائع 12 شهر، بينما كان ذلك الفرق في نهاية يونيو 2018 نحو 0.799 نقطة لودائع شهر واحد، ونحو 0.719 نقطة لودائع

سنة التقرير	رصيد النقدي	رصيد النقدي	رصيد النقدي	رصيد النقدي	رصيد النقدي
2017/2018	2016/2017	2015/2016	2014/2015	2013/2014	2012/2013
1	317.8	321.0	(0.6)	429.7	20.5
2	215.3	219.4	(1.9)	193.4	11.3
3	336.7	490.2	9.3	375.3	43.0
4	192.5	195.8	(1.7)	189.9	1.4
5	270.9	279.3	(3.0)	237.6	14.0
6	296.5	301.5	(1.7)	331.9	(10.7)
7	291.1	292.1	(0.3)	299.9	(2.9)
8	1,674.6	1,677.3	(0.2)	1,401.1	19.5
9	506.1	506.5	(0.0)	430.2	17.4
10	125.6	124.9	0.6	122.7	2.4
11	256.1	274.0	(6.5)	234.2	9.4
12	104.4	104.9	(0.5)	123.3	(15.3)
13	491.4	491.4	0.0	746.3	(34.2)
14	43.6	44.8	(0.9)	44.4	(11.8)
15	189.7	191.0	(0.7)	240.8	(21.2)
16	77.2	77.2	0.0	60.6	27.4
17	382.1	370.7	3.1	469.9	(18.7)
18	160.3	157.7	1.6	174.6	(8.2)
19	53.3	57.4	(7.1)	52.8	0.9
20	148.0	145.7	1.6	168.1	(6.4)
21	87.6	85.3	2.7	92.1	(4.9)
22	122.4	124.4	(1.6)	163.2	(25.0)
23	226.1	235.6	(2.9)	382.1	(18.9)
24	3,324.4	3,324.4	0.0	1,429.4	(7.3)
25	171.2	172.7	(0.9)	198.3	(13.7)
26	172.9	176.6	(2.1)	198.1	(12.7)
27	681.1	677.9	0.5	816.0	(16.5)
28	3,583.8	3,637.3	(1.5)	3,112.9	15.1
29	644.1	722.2	(10.8)	616.0	4.6
30	29.2	28.7	1.7	11.3	128.4
31	1,076.4	1,129.9	(4.7)	991.1	8.6
32	159.2	158.3	0.6	190.8	(16.6)
33	59.6	37.3	6.2	70.1	(43.5)
34	456.7	456.3	0.1	421.4	8.4
35	312.3	312.3	0.0	373.0	(16.7)
36	266.1	270.2	(1.2)	322.8	(17.5)
37	478.3	478.3	0.0	588.6	(18.7)
38	206.6	207.3	(0.3)	230.2	(10.3)
39	429.4	432.6	(0.7)	387.0	11.0

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الثالث



سعر برميل النفط يقيس العنصر الأساسي في الموازنة العامة

3 أشهر، ونحو 0.656 نقطة لودائع 6 أشهر، ونحو 0.551 نقطة لودائع 12 شهراً، وبلغ المتوسط الشهري لسعر صرف الدينار الكويتي في سبتمبر 2018 مقابل الدولار الأمريكي، نحو 302.716 فلساً كويتياً لكل دولار أمريكي، بإرتفاع بلغ نحو 0.16% مقارنة بالمتوسط الشهري ليونيو 2018 عندما بلغ نحو 302.245 فلساً كويتياً لكل دولار أمريكي.

نتائج بنك بوبيان أعلن بنك بوبيان نتائج أعماله للشهور التسعة الأولى من العام الحالي، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحاً (بعد خصم الضرائب) بلغت نحو 40.4 مليون دينار كويتي، بإرتفاع مقداره 6.4 مليون دينار كويتي ونسبته 18.9%، مقارنة بنحو 34 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من عام 2017، ويعود الفضل إلى ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع إجمالي المصروفات التشغيلية، وعليه، ارتفع الربح التشغيلي للبنك (قبل خصم المخصصات) بنحو 9.9 مليون دينار كويتي أي ما نسبته 18.4%، ليصل إلى 63.4 مليون دينار كويتي مقارنة مع 53.5 مليون دينار كويتي للفترة ذاتها من العام السابق، وفي التفاصيل، نحو 104.9 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 91.5 مليون دينار كويتي للفترة نفسها من عام 2017، تحقق ذلك نتيجة ارتفاع جميع بنود الإيرادات التشغيلية، أهمها بند صافي إيرادات التمويل الذي ارتفع بنحو 7.8 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 84.7 مليون دينار كويتي مقارنة بنحو 76.9 مليون دينار كويتي، وارتفع أيضاً، بند صافي إيرادات الانعاب والعمولات بنحو 3.2 مليون دينار كويتي، وصولاً إلى نحو 10.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 7.4 مليون دينار كويتي، وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية، وبحدود 3.5 مليون دينار كويتي أي ما يعادل نحو 9.3%، وصولاً إلى نحو 41.5 مليون دينار كويتي مقارنة مع نحو 38 مليون دينار كويتي في الفترة ذاتها من عام 2017، وتشمل الارتفاع بنود المصروفات التشغيلية جميعها، وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 39.6%، بعد أن كانت نحو 39.1%، وارتفع إجمالي صافي الربح بنحو 37.1%، من 38.5% مقارنة بنحو 37.1% خلال الفترة المماثلة من عام 2017.

وتشير البيانات المالية للبنك إلى أن إجمالي الأصول قد سجل ارتفاعاً بلغ قدره 282.7 مليون دينار كويتي ونسبته 7.1%، ليصل إلى نحو 4.253 مليار دينار كويتي مقابل نحو 3.970 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017، عند المقارنة بالفترة نفسها من عام 2017 مع 429.4 نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 3.2 نقطة ونسبته 0.7% عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما ارتفع بنحو 42.4 نقطة أي ما يعادل 11% عن إقفال نهاية عام 2017.

■ «بوبيان» يحقق

صافي أرباح 40.4

مليون دينار نتائج

لشهور التسعة

الأولى من العام

ديتار كويتي (75.1% من إجمالي

الأصول) مقارنة بنحو 2.877

مليار دينار كويتي (72.5% من

إجمالي الأصول) في نهاية عام

2017، وارتفع بنحو 12.1% أي

نحو 345.4 مليون دينار كويتي،

مقارنة بالفترة نفسها من عام

2017 حين بلغ نحو 2.848

مليار دينار كويتي (74.4% من

إجمالي الأصول)، وبلغت

نسبة تمويلات إسلامية للعملاء

إلى إجمالي الودائع والأرصدة

الأخرى نحو 85.6%، مقارنة

بنحو 85.1%، بينما انخفض بند

ودائع لدى بنوك أخرى بنحو

114.9 مليون دينار كويتي أو

بنحو 35.5%، ليصل إلى 208.9

مليون دينار كويتي (4.9% من

إجمالي الأصول)، مقارنة

مع 323.9 مليون دينار كويتي

(8.2% من إجمالي الأصول) في

نهاية عام 2017، وانخفض بنحو

81.9 مليون دينار كويتي أي

بنسبة انخفاض بلغت 28.2%،

عندما بلغ نحو 290.8 مليون

دينار كويتي (7.6% من إجمالي

الأصول) للفترة المماثلة من عام

2017.

وتشير الأرقام إلى أن متطلبات

البنك (من غير احتساب حقوق

المطلوبات قد سجلت ارتفاعاً بلغت

قيمتها 261.3 مليون دينار كويتي

ونسبته 7.4%، ليصل إلى نحو

3.779 مليار دينار كويتي بعد أن

كانت 3.518 مليار دينار كويتي

في نهاية عام 2017، ولو قارنا

العام السابق، ستلاحظ ارتفاعاً

بنحو 391.9 مليون دينار كويتي

أو بنحو 11.6%، حين بلغت آنذاك

3.387 مليار دينار كويتي،

وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات

إلى إجمالي الأصول نحو 88.9%

مقارنة بنحو 88.4% للفترة

المماثلة من عام 2017.

وتشير نتائج تحليل البيانات

المالية المحسوبة على أساس

سنوي، إلى أن مؤشرات ربحية

البنك كلها قد سجلت ارتفاعاً

مقارنة مع الفترة نفسها من عام

2017، إذ ارتفع مؤشر العائد

على معدل حقوق المساهمين

الخاص بمساهمي البنك (ROE)

إلى نحو 20.4%، وحقق مؤشر

العائد على معدل أصول البنك

(ROA) ارتفاعاً أيضاً، حيث بلغ

نحو 1.31% بعد أن كان عند

1.24%، وارتفعت ربحية السهم

(EPS) إلى نحو 15.83 فلساً

مقابل نحو 13.21 فلساً، وبلغ

مؤشر مضاعف العائد (P/E)

نحو 26.6 مرة مقارنة

مع 25 مرة، وذلك بسبب ارتفاع

ربحية السهم بنحو 19.8%

عن مسئواها في 30 سبتمبر من

عام 2017، مقابل ارتفاع أعلى

بالنسبة لسعر السهم وبنحو

27.7% عن مستوى سعره في

30 سبتمبر 2017، وبلغ مؤشر

مضاعف السعر/ القيمة الدفترية

(P/B) نحو 2.8 ضعف، مقارنة

بنحو 2.3 ضعف.

الأداء الأسبوعي لبورصة

الكويت

كان أداء بورصة الكويت خلال

الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث

ارتفعت مؤشرات كل من قيمة

الأسهم المدرجة، كمية الأسهم

المتداولة وعدد الصفقات المبرمة،

بينما انخفضت قيمة المؤشر

العام، وكانت قراءة مؤشر الشال

(مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم

الخميس للناسي قد بلغت نحو

429.4 نقطة، بانخفاض بلغت

قيمتها 3.2 نقطة ونسبته 0.7%

عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما

ارتفع بنحو 42.4 نقطة أي ما

يعادل 11% عن إقفال نهاية عام

2017.

وتشير البيانات المالية للبنك

إلى أن إجمالي الأصول قد سجل

ارتفاعاً بلغ قدره 282.7 مليون

دينار كويتي ونسبته 7.1%،

ليصل إلى نحو 4.253 مليار

دينار كويتي مقابل نحو 3.970

مليار دينار كويتي في نهاية عام

2017، عند المقارنة بالفترة

نفسها من عام 2017 مع 429.4

نقطة، بانخفاض بلغت قيمته

3.2 نقطة ونسبته 0.7%

عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما

ارتفع بنحو 42.4 نقطة أي ما

يعادل 11% عن إقفال نهاية عام

2017.

وتشير البيانات المالية للبنك

إلى أن إجمالي الأصول قد سجل

ارتفاعاً بلغ قدره 282.7 مليون

دينار كويتي ونسبته 7.1%،

ليصل إلى نحو 4.253 مليار

دينار كويتي مقابل نحو 3.970

مليار دينار كويتي في نهاية عام

2017، عند المقارنة بالفترة

نفسها من عام 2017 مع 429.4

نقطة، بانخفاض بلغت قيمته 3.2 نقطة ونسبته 0.7%

عن إقفال الأسبوع الماضي، بينما

ارتفع بنحو 42.4 نقطة أي ما

يعادل 11% عن إقفال نهاية عام

2017.